البحوث والدرسات

الدور التنموي لبنك التنمية الآسيوي

د نانيس عبد الرازق فهمي
دكتوراه في العلوم السياسية

الملخص:

يعتبر بنك التنمية الآسيوي مصرفٌ تنموي إقليمي متعدّد الأطراف يسعى إلى مساعدة الدول النامية الأعضاء فيه (دول آسيا والمحيط الهادئ) على الحدّ من الفقر وتحسين نوعية حياة شعوبها من خلال النمو الاقتصادي الشامل، والنمو المستدام بيئياً، والتكامل الإقليمي، وذلك من خلال توفير قروض واستثمارات لمشاريع التنمية لأعضائه، كما يقدم المشورة الفنية لتعزيز الاستثمارات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول،وظهر البنك في بداية الستينات كمؤسسة تمويل للإسراع بعملية النمو الاقتصادي والتعاون في واحدة من أفقر المناطق في العالم ، بعد ما تم اتخاذ القراربإنشائه في الاجتماع الوزاري الأول حول التعاون الاقتصادي الآسيوي والذي تم في اللجنة الاقتصادية الخاصة باسيا والشرق الاقصى في الأمم المتحدة في عام 1963 ، تم اختيار مدينة مانيلا عاصمة الفلبين لتكون مقرا للبنك، و تم افتتاحه في 19 ديسمبر 1966 وذلك بعضوية 31 دولة ، وتم تعيين الياباني Takeshi Watanabe كأول رئيس للبنك ، وتشترك به 67 دولة عضو (48 دولة من داخل آسيا ، و19 دولة من خارج آسيا) .

ومن ثم سيتم تناول أهداف بنك التنمية الآسيوي ورؤيته الاقتصادية، والسياق الجيوسياسي الذي يعمل فيه البنك مع طبيعة الجغرافيا الاقتصادية لآسيا، ودوره كأداة ومصدر لتمويل التنمية في آسيا في القرن الواحد والعشرين.

Abstract:

The Asian Development Bank is a multilateral regional development bank that seeks to assist its developing member States (Asia-Pacific States) to reduce poverty and improve the quality of life of their people through inclusive economic growth and environmentally sustainable growth and regional integration through the provision of loans and investments to its members' development projects, It also provides technical advice to promote investments for economic and social development in these countries and the Bank emerged in the early 1960s as a financing institution to accelerate economic growth and cooperation in one of the world's poorest regions, After the decision was taken, it was established at the first ministerial meeting on Asian Economic Cooperation at the United Nations Special Economic Commission for Asia and the Far East in 1963. Manila, the capital of the Philippines, was chosen as the bank's headquarters and opened on December 19, 1966, with a membership of 31 countries and Japan's Takeshi Watanabe was appointed as the first President of the Bank, with 67 Member States participating (48 from within Asia, 19 from outside Asia).

The objectives and economic vision of the Asian Development Bank, the geopolitical context in which the Bank works with the nature of Asia's economic geography, and its role as an instrument and source of financing for development in Asia in the twenty-first century will therefore be addressed.

مقدمة:

يتكون بنك التنمية الآسيوي من 67 دولة عضو منها 40 دولة نامية من منطقة آسيا الباسفيك ويحدد المساهمين بقيمة المبلغ المسجل للدولة في رأس مال البنك الذي يسهم في دعم أنشطة الإقراض، ويستخدم في اسواق المال الدولية باستخدام التصنيف الائتماني للبنك ، ويبلغ ما يتم دفعه فعليا أقل من 5% من اكتتاب رأس مال دولة ما ، مما يجعل بنك التنمية الآسيوي وسيلة فعالة من حيث التكلفة للمساعدة في تعبئة راس المال لأعضائه .([1])

وقد اجتمعت الدول الاسيوية لتمويل بنك التنمية الآسيوي في عام 1966 في الوقت الذي كانت تواجه المنطقة تحديات في عملية التنمية، ومعظم دول اسيا تتعافى من دمار بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت الملامح الأساسية للدول الآسيوية هي الحرب، الثورة، الفقر.

وعانت دولة الصين في خضم الاضطرابات من الثورة الثقافية والركود الزراعي والصناعي. وكذلك معاناة ولة فيتنام وانقسامها الى جنوب وشمال بعد الانسحاب الفرنسي ودخولها حرب دموية استمرت حتى منتصف السبعينيات من القرن الماضي ، وماليزيا في أواخر مرحلة الصراع المسلح مع دولة اندونيسيا الجديدة ، والصراع بين الهند وباكستان بعد الانقسام العنيف .لذلك كانت آسيا مسرح هام للحرب الباردة ، ومثل العديد من الدول الجديدة في المنطقة سعت الى نموذج للتنمية الاقتصادية . وقد ساندت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بنك التنمية الآسيوي علي أساس أن زيادة الرخاء ستؤدي الى نقص تاثير الشيوعية في المنطقة.

وكان بنك التنمية الآسيوي جزءا من نظام بريتون وودز الذي تأسس من جانب الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، والذي لعب دور في التنمية العالمية في النصف الثاني من القرن العشرين ـ فكما تم انشاء صندوق النقد الدولي في واشنطن كمؤسسة محورية في النظام النقدي العالمي ، وأنشاء البنك الدولي لعملية الاعمار والتنمية بعد الحرب . وفي عقود لاحقة أنشئت بنوك التنمية متعدد الأطراف MDB لكي تعمل مثل البنك الدولي

لكن على الصعيد الاقليمي . ويعد بنك التنمية الآسيوي أحد هذه المؤسسات ويعمل بهيكله الخاص ويركز على المتطلبات الاقليمية في التنمية.

كل بنوك التنمية جزء من النظام المالي لبريتون وودز ، وتعد هذه المؤسسات المالية الدولية أساسية في عملية التنمية ليس فقط بسبب التمويل الذي توفره ، وانما من خلال خبراتها وقدرتها على تشكيل أجندة التنمية الاقتصادية الدولية. (2)

وبعد تأسيس بنك التنمية الآسيوي بخمسين عاما ، واجهت قارة آسيا تحديات تنموية جديدة ، حيث حققت بعض دولها معدلات نمو عالية ، لكن الثروات لم تكن موزعة بشكل عادل ،والمنطقة لا تزال تحتوي على أفقر مناطق في العالم . فمزايا تنمية البنية الأساسية وآثارها لم تكن مدركة بشكل كاف.. وفي نفس الوقت تغير مفهوم التنمية في منطقة مهددة بشكل متزايد بتأثيرات تغير المناخ . وسعت حكومات الدول الآسيوية الى توفير حياة أفضل لمواطنيها من أجل ذلك كان التفكير في بنك التنمية الآسيوي.

منذ انشائه تطور البنك من التركيز مبدئيا على تعزيز الانتاج الغذائي وتنمية الريف الى دعم مشروعات البنية التحتية والعمل علي تقليل معدل الفقر كأولوية . وفي عام 1968 كان رأس مال البنك يقدر بمبلغ 6.4 مليار دولار وكان عدد الاعضاء 32 عضر .وفي عام 2015 أصبح رأس مال البنك 147 $ مليار دولار وعدد الأعضاء الآن 67 عضو . و لدى البنك سمعة طيبة في المنطقة في تفهم حاجات المقترضين مع البقاء محايد سياسيا ، لذلك أصبح البنك قادرا على تسهيل المشروعات الاقليمية حتى في الدول التي كانت علاقاتها متوترة ومضطربة مع دول جوارها مثل دول جنوب وجنوب شرق آسيا . فكانت الميزة التنافسية للبنك توفير تمويل للبنية التحتية والخدمات العامة ، واستكمال القروض بالخبرة الفنية وأفضل المداخل للتنمية ، و كان البنك قادرا على اقراض عدد من الدول الآسيوية التي لا تستطيع جذب أي تمويل خارجي .

واستجاب بنك التنمية الآسيوي سريعا للأزمة المالية الآسيوية عام 1997 وعدل وضعية القروض بالتبعية . وكان البنك يستطيع اقراض اكثر من 16 مليارردولار في العام دون أن يشكل اي عب مالي على المساهمين في البنك ، وقد

امتلك البنك فرص اقراض جديدة في عام 2017 والتي زادت من قدرته على الاقراض لذلك فان البنك في وضع جيد لكي يؤكد على دوره في المنطقة برأس ماله وسمعته القوية في البقاء محايدا .

الهيكل التنظيمي لبنك التنمية الآسيوي[3]

يتكون البنك من الأجهزة التالية:

رئيس البنك: يقود فريق اداري مكون من ست نواب للرئيس ، ويشرف الفريق على أعمال بنك التنمية الآسيوي الادارية والادارات التشغيلية والمعرفية ، ويشكل حلقة وصل بين الفريق الاداري للبنك والمجلس الذي يرأسه. ودور نواب الرئيس موزع بين المساهمين الكبار في البنك ، وفي 2016 كانوا من الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند واستراليا وهولندا .

مجلس محافظين: أعلي الهيكل التنظيمي ويتكون من مسؤولين سياسيين من الدول الأعضاء غالبا وزراء مالية ، ممثل عن كل دولة عضو ، ويقوم بوضع السياسات ،ويجتمع مرة خلال العام في الاجتماع السنوي للبنك وينتخب المحافظون 12 عضو من مجلس المحافظين يشكلون المديرين لذين ينفذون المهام في مقر البنك الرئيسي ، ويشرفون على البيانات المالية للبنك ، ويوافقون على الميزانية الادارية وسياسات القروض وعمليات المساعدة الفنية .

مجلس مقيم: مكون من 12 مدير ولديهم 12 مدير بديل من موظفي الخدمة العامة والسياسيين (8 من اسيا والباسفيك و4 من خارج الاقليم) يشكلون المجموعات المختلفة في البنك من الدول الأعضاء. ويكون للمديرين الكلمة الاخيرة فيما يتعلق بالموازنة الادارية وكل القروض والاستثمارات العادلة للبنك.

برامج عمل البنك: حسب مناطق عمله (وسط وغرب آسيا- شرق آسيا -جنوب آسيا -جنوب شرق آسيا – الباسفيك) والتي يشرف عليها مكتب البنك في الدولة فيما يسمي (مهمة مقيمة) resident missions .

مجالات وموضوعات العمل للبنك: يعمل في مجالات (التعليم-الطاقة-التمويل-الصحة-النقل-الخدمات -الزراعة-العمران-المياه) و8 موضوعات (تغير المناخ-ادارة المخاطر-المساواة بين الجنسين-الحوكمة- المشاركة العامة والخاصة-

التعـاون والتكامـل الاقليمي-تنميـة الريـف والزراعـة والتنميـة الاجتماعيـة).

وهذا يتضح في الشكل التالي :

قطاعات عمل بنك التنمية الآسيوي

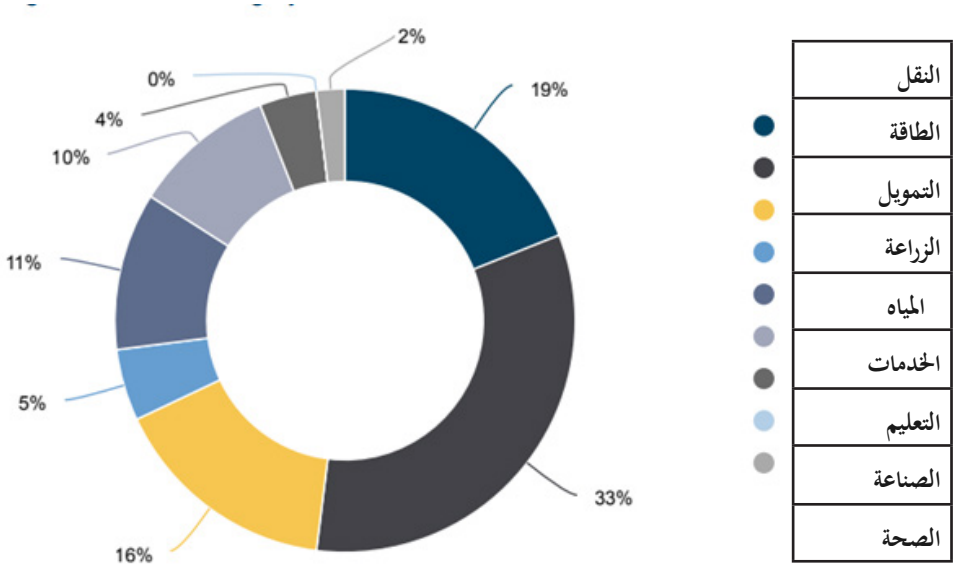

المصدر:الموقع الالكتروني لبنك التنمية الآسيوي

يحتـل قطاعـي الطاقـة (33 %) ثـم النقـل (19 %) أكـبر اهتـمام لبنـك التنميـة الآسـيوي ، ثـم يـأتي الاهتـمام بالتمويـل (16%) ثـم باقـي القطاعـات الزراعـة بنسـبة (5 %) ثـم الميـاه (11 %) والخدمـات (10%) والتعليـم (4 %) والصحـة (2 %).

ويوفـر البنـك القـروض الميـسرة وغـير الميـسرة ، والهبـات والمسـاعدة الفنيـة والتمويـل المشـترك . وظـل دوره المؤثـر كفاعـل اقليمـي خـلال الأزمـة الماليـة (مـع البنـك الـدولي وصنـدوق النقـد الـدولي) في التسـعينيات . وفي عـام 2015 وفـر البنـك 16 مليـون دولار في اقـراض مبـاشر مـن خـلال 250 مـشروع بالاشـتراك مـع مانحـين اخريـن. ويركـز البنـك بالأسـاس عـلى البنيـة التحتيـة وتقريبـا نصـف القـروض توجـه الى البنيـة التحتيـة للطاقـة والنقـل .

ذراعي الاقراض للبنك : الأول يعطي قروض غير ميسرة للحكومات ذات الدخل المخفض والقطاع الخاص في الدولة النامية من خلال مصادر رأس مال عادي (OCR Ordinary Capital Resources) ، حيث يدفع الاعضاء 5 % او اقل من اكتتاب رأس مالهم في مصادر رأس المال العادي ويتم بعد ذلك الاستفادة منها في سوق الاقراض ، والذراع الثاني هو صندوق التنمية الآسيوي Asian Development Fund (ADF)الذي يوفر قروض ميسرة للحكومات منخفضة الدخل بأسعار أقل من سعر السوق. وتساهم اليابان بما يقارب 50 % من الصندوق في الخمسين عاما الماضية ، والآن 29 دولة ضمن الصندوق ، 17 منها لديها صلات خاصة ولم تحقق مستوي التنمية الذي يؤهلها لقروض OCR ، وباقي الدول مؤهلة للنوعين من القروض.

وبالاستفادة من قدرته على الاقراض من خلال الأسوق المالية ، فان بنك التنمية الآسيوي يعتبر مؤسسة اقراض مناسبة الى حد كبير بالنسبة لأعضائه. ففي عام 1968 وهو العام الأول لنشاط الاقراض قام الأعضاء بدفع 30% من قيمة OCR مع سحب الباقي من اسواق الاقراض ، وبعد عقد من الزمان انخفضت الموارد المدفوعة الى 16 % ، واليوم تدفع الدول الأعضاء أقل من 5 % من اشتراكاتها الرأسمالية ، وتحتفظ الدول الأعضاء بالباقي كأسهم قابلة للاستدعاء . احتاج بنك التنمية الآسيوي فقط خمس مرات زيادة رأس المال طوال حياته ولم يطلب أبدا أي مدفوعات اضافية من أعضائه . فقد حول هوامش الاستثمار من أعضائه الى 228 مليار دولار من الاقراض على مدى 50 عاما . والعوائد المرتفعة من الاستثمارات ميزة كبيرة لمثل هذا النموذج من المؤسسات المالية.

أهداف وغايات بنك التنمية الآسيوي:

تتمثل الأهداف الرئيسية في تعزيز النموالاقتصادي والاستخدام الأفضل للموارد والتعاون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على النحو التالي :

- تقديم القروض والاستثمارات في الأسهم من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية الأعضاء
- تعبئة وتشجيع استثمار رأس المال الخاص والعام للأغراض الانتاجية.

- استخدام موارد لتمويل المشاريع التنموية التي تسهم بشكل أكبر في تحقيق النمو الاقتصادي
- الاستجابة لطلب المساعدة في تنسيق السياسات والخطط التنموية في الدول النامية الأعضاء.
- تقديم المساعدة الفنية لاعداد وتنفيذ المشاريع التنموية.
- التعاون مع الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة والمنظمات الدولية الأخرى بهدف اقناعها بالقيام باستثمارات في هذه المنطقة من العالم.

آليات العمل [4] :

يقدم بنك التنمية الآسيوي (ADB) القروض والضمانات والاستثمارات في الأسهم والمنح والمساعدة الفنية للدول النامية الأعضاء في آسيا والمحيط الهادئ. ويتم تمويل القروض من موارد رأس المال العادية (OCR) وصندوق التنمية الآسيوي (ADF).وتقدم قروض االى الدول المتوسطة الدخل بسعر شبه سوقي، وصندوق التنمية الآسيوي هو صندوق للمانحين يتم تجديده كل أربع سنوات ويقدم قروضا للبلدان الفقيرة بشروط ميسرة (آجال استحقاق طويلة، وأسعار فائدة أقل) فضلا عن المنح، ومن بين أعلى المستفيدين من ADF في عام 2014 كانت باكستان وبنغلاديش وفيتنام ونيبال وكمبوديا.

ومنذ عام 2017 عمل الصندوق على دمج ذراعي الاقراض والقروض الميسرة وغير الميسرة من أجل زيادة القدرة على الاقراض والسيولة. وبالتالي زادت قدرة البنك على اقرض الدول الفقيرة الي 70 % على الرغم أنه يزيد الضغط على البنك ، نظرا للقروض الجديدة لمشاريع خطوط الأنابيب .وفي عام 2015 حصل القطاع الخاص على 16 % من اجمالي قروض البنك .

أولويات العمل في بنك التنمية الآسيوي وفقا لاستراتيجية عام 2020 وعام 2030 :

يقوم البنك بربط رؤيته الاستراتيجية بالمتطلبات الاقليمية للتنمية في آسيا .ففي رؤية بنك التنمية الآسيوي لعام 2020 حدد ثلاثة اتجاهات ذات أولوية على النحو التالي [5]:

- النمو الاقتصادي المكثف وتقليل الفقر

- نمو البيئة المستدامة

-التكامل الاقليمي .

ولا تزال هذه الأولويات لها أهمية لدى عدد من مساهمي البنك .ويتساءل البنك ما اذا كان يستمر في اقراض دول متوسطة الدخل ، والتي بعضها أصبح من مانحي المساعدات او يخرجها من مجموعة الدول القابلة للاقتراض من البنك ، بمعني اخر وبالنظر الى عمله فانه يتساءل هل يجب عليه التركيز على البنية التحتية او يمد نشاطاته الى مبادرات التنمية الأخرى. وبالتالي حدث تغيير لوجه التنمية في فترة قصيرة، حتى نصت رؤية بنك التنمية الآسيوي على اعتبار بنك االتنمية الآسيوي جهة التنمية المتعددة الأطراف الوحيدة في آسيا ,والتي تم انشائها لمساعدة المنطقة في مواجهة العديد من التحديات الموضوعية والفنية في اطار من التكامل الإقليمي.

كما تم وضع رؤية البنك لعام 2030 كاستجابة من البنك لتغير وجه المنطقة والتحديات التي تواجهها ليس بدافع الظروف والحاجات الإقليمية ولكن بدافع تأثير المشهد الأوسع لسياسات التنمية الدولية .ففي عام 2015 أظهر المؤتمر الثالث لتمويل التنمية التزام دولي متجدد للدعم المالي والمساعدة الفنية لأجندة التنمية الدولية متمثلة في 17 هدف للتنمية المستدامة تبناها المجتمع الدولي ، وفي ديسمبرعام 2015 وضع مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية تغير المناخ في باريس أسلوبا جديدا للتعامل مع تأثيرات تغير المناخ من خلال البحث عن طرق للمشاركة مع مؤسسات اخرى لسد فجوة البنية التحتية في أسيا. [6] كما وضعت قائمة بالاجراءات التي يجب اتخاذها استجابة لبيئة العمل الجديدة مع التركيز على الدول متوسطة الدخل وتنمية القطاع الخاص وحلول المعرفة.

وعكست الاستراتيجية الحالية لبنك التنمية الآسيوي أجندة التنمية الدولية مع التركيز على التنمية المستدامة بما فيها القضاء على الفقر ومواجهة تغير المناخ ،وركز بشكل أوسع علي تحقيق هذه الأهداف وانعكس ذلك على

أولويـات البنـك للاسـتثمار .

وفقـا لتقريـر بنـك التنميـة الآسـيوي السـنوي لعـام 2021 وفي ظـل اسـتراتيجية البنـك لعـام 2030 والتـي حـددت اتجـاه البنـك للاسـتجابة بفعاليـة للحاجـات المتغـيرة في منطقـة آسـيا و الباسـفيك ، اسـتمر البنـك في جهـوده لتقليـل الفقـر الشـديد وتحقيـق نمـو اقتصـادي مسـتمر ومسـتدام لمنطقـة آسـيا والباسـفيك ، خاصـة مـع العواقـب الانسـانية والاقتصاديـة والاجتماعيـة لوبـاء كوفيـد 19 والتـي زادت مـن التحديـات أمـام مهمـة البنـك. ومـن أجـل ذلـك سـعى البنـك للتعامـل مـع هـذه الآثـار داخـل كل دولـة وفي نفـس الوقـت التركيـز عـلى تحقيـق أهـداف اسـتراتيجيته لعـام 2030 .

وقـدر اجـمالي التزامـات البنـك في عـام 2021 بمبلـغ 22.8 مليـار دولار (31.6 مليـار دولار 2020) مدفـوع منهـا 18.2 مليـار دولار (23.6 مليـار دولار 2020) شـاملة الاسـتجابة لأثـار وبـاء كوفيبـد19 (13.5 مليـار دولار و7 مليـار دولار مدفوعـات. ، حيـث يواصـل البنـك جهـوده لمواجهـة الاثـار المبـاشرة لهـذا الوبـاء بينـما يواصـل عملياتـه العاديـة تجـاه تسريـع تحـول آسـيا والباسـفيك نحـو بيئـة خـضراء، حيـث بلـغ صـافي دخـل المصـادر العاديـة OCR 730 مليـون دولار (1.37 مليـون دولارعام 2020) وصـافي الدخـل القابـل للتخصيـص 1.16 مليـون دولار (1.13 مليـون دولارعـام 2020) ويرجـع هـذا الانخفـاض في عـام 2021 الي خسـارة غـير متوقعـة للقيمـة العادلـة لتغـيرات الأدوات الماليـة ، لكـن ازداد صـافي الدخـل القابـل للتخصيـص في عـام 2021 بسـبب الدخـل العـالي مـن عمليـات القـروض مـع اقـل خسـارة للائتـمان مـع تكاليـف اداريـة أعـلي . كـما زادت القـروض بمبلـغ 7.4 مليـار دولار الي 137 مليـار دولار في عـام 2021 بعـد مـا كانـت 129.8 مليـار دولار في عـام 2020 ، وزادت الاسـتثمارات مـن 2.7 مليـار دولار الي 44.9 مليـار دولار في عـام 2021 مـن 42.2 مليـار دولار في عـام 2020 .[7]

وكان الاتجـاه التقليـدي لأنشـطة وقطاعـات عمـل البنـك دائمـا يغلـب عليـه الاسـتثمار في البنيـة التحتيـة ، لكـن هنـاك مجـالات أخـرى منـذ بدايـة البنـك ، مثـل التعليـم ، النقـل الطاقـة، الزراعـة، الميـاه، القطـاع العـام ، التعليـم ، الصناعـة، الصحـة

متعـدد القطاعـات . والقطاعـات الجديـدة كالتحـول الى بيئـة خـضراء مسـتدامة ، ومواجهـة آثـار تغـيرات المنـاخ الشـديدة في آسـيا والباسـفيك .

وقـد امتـد نشـاط البنـك للتعـاون مـع القطـاع الخـاص، لذلـك للبنـك تأثـير كبـير عـل فتـح مجـالات للاسـتثمار مـع القطـاع الخـاص ، ومنـذ عـام 2020 عمـل البنـك عـلى زيـادة تعاونـه مـع القطـاع الخـاص في التنميـة ووصـل الى 50 % مـن العمليـات السـنوية للبنـك . ويتعـاون البنـك مـع القطـاع الخـاص مـن خـلال المشـاركة العامـة الخاصـة(private-public partnerships PPPs) ، عـلي أسـاس نمـوذج الاسـتثمار في البنيـة التحتيـة ، لان ذلـك يسـاعد عـلى زيـادة جـودة للبنيـة التحتيـة والخدمـات العامـة . وتلعـب الـشراكات دور في تحقيـق بنـك التنميـة الآسـيوي لهـدف اقـراض القطـاع الخـاص .كـما حـدث تمـدد لأنشـطة بنـك التنميـة الآسـيوي والـدول التـي يعمـل بهـا ، بمعنـي تغـير البنـك قطاعـات الاقـراض ، وطبيعـة المؤسسـات التـي تقـترض .

السياق الجيوسياسي لبنك التنمية الآسيوي :

تتمتـع 67 دولـة بعضويـة بنـك التنميـة الآسـيوي منهـا دول داخـل اقليـم آسـيا والمحيـط الهـاديء ودول خـارج الاقليـم ويفـرض هـذا وضعـا جيوسياسـيا قـد يـؤدي الي تحديـات في البيئـة التـي يعمـل بهـا البنـك ، يعـرض هـذا الجـزء لأهـم الـدول الأعضـاء المؤثـرة عـلى عمـل بنـك التنميـة الآسـيوي :

- **الولايات المتحدة الأمريكية**

منـذ نهايـة الحـرب العالميـة الثانيـة لعبـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة دورا دائمـا في التنميـة الاقتصاديـة والأمـن في منطقـة اسـيا الباسـفيك ، مـن خـلال حلفائهـا الاسـتراتيجيين والـدول الإقليميـة الرئيسـية مثـل اليابـان وأسـتراليا ، وكذلـك مـن خـلال قيادتهـا للمؤسسـات الدوليـة .وتعـد اكـبر مسـاهم في ميزانيـة بنـك التنميـة الآسـيوي . وتبلـغ حصتهـا في التصويـت حـوالي 12.7 %.

وكان لبنـك التنميـة الآسـيوي أيضـا دورا خـلال خمسـين عامـا مـن تاريخـه ، وحققـت بعـض دول شرق آسـيا نمـوا ملحوظـا ، لكـن كان النمـو الاقتصـادي الأكـبر لدولـة الصـين التـي أصبحـت الدولـة الأسرع نمـوا في العـالم منـذ ثمانينـات القـرن

الماضي ، وغير صعود االصين الوجه الاقتصادي والاستراتيجي لآسيا وليس فقط عملية التنمية.[8]

واتسم السياق الجيوسياسي الذي يعمل به البنك بأنه أكثر تعقيدا من خلال العلاقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت اكثر صعوبة ، فكما ان هناك نقاط للتعاون بين البلدين لكن لا تزال هناك نقاط متصاعدة للتوتر والتي ستزداد في السنوات القادمة. حيث شكلت طبيعة العلاقات الأمريكية الصينية عاملا لتشكيل السياق الجيوسياسي لآسيا بل عاملا على قدر كبير من الأهمية، وكذلك أدوار القوى الآسيوية الكبرى مثل اليابان والهند ، وباختلاف الدرجات ، فإن كل منهما لديه قلق حول الدور الأمريكي في آسيا ، كما هو قلقهم بشان الصعود الصيني ، وكلاهما فاعل اقتصادي واستراتيجي وتنموي وسوف يلعب دور رئيسيا في تشكيل البيئة التي يمارس فيها بنك االتنمية الآسيوي دوره في العقود القادمة.

- **الصين :**

للصين علاقات طويلة مثمرة مع بنك االتنمية الآسيوي منذ التحاقها بالبنك عام 1986 وتعد ثالث أكبر متلقي لقروض بنك االتنمية الآسيوي في تاريخ البنك بعد الهند واندونيسيا . تلقت 34 مليار دولار في 30 عاما . والعلاقات قوية بين الطرفين ويقدم المسؤولون الصينيون للبنك نصائح حول صنع السياسات ، وشملت أجندة التعاون بين الصين والبنك مجالات جديدة كادارة تغير المناخ والتنمية المستدامة واقراض القطاع الخاص.

واضافة الى أن الصين أكبر متلقي لتمويل بنك التنمية الآسيوي ، فانها تلعب دورا متزايدا في التحكم بالبنك ، حيث لديها ثالث اكبر حصة تصويت بلغت 5.5 % في البنك على الرغم أن ذلك اقل من حصة أي من الولايات المتحدة الأمريكية او اليابان ، لكن تساهم الصين بشكل متزايد ومستدام في بنك التنمية الآسيوي ، وتتوقف مساهمتها على وزن اقتصادها .

وتعد الصين مانحا مميزا في صندوق التنمية الآسيوي كما عززت بدائل التنمية لمؤسسات التمويل الدولية . وركزت على البنية التحتية ونمو الناتج الإجمالي ،و

على الحاجة لاحترام السيادة والمنافع المتبادلة او ما يسمي win-win للتنمية . ولكن تثيرالصين قلق الدول جيرانها من أن سياستها في المساعدة قد تفتقد الشفافية ولا تتفق مع المستويات البيئية والاجتماعية ، وأنها تستخدم مساعدتها في التنمية كوسيلة لزيادة نفوذها في المنطقة.

ويحث بعض الأعضاء بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الصين على التخلي عن صيغة الدولة النامية حتى لا يكون لها أحقية في القروض الغير كميسرة ، فبالرغم أن من الصين لم تعد تحتاج تمويل للبنية التحتية ، لكن لا تزال لديها تحديات تنمية طويلة الأجل ، والتي تجعل خروجها من صفة دولة نامية ليس وقت مناسب ، ويصبح اهم من خروج الصين من البنك هو كيف تسهم ماليا في البنك ، خاصة أن لديها الكثير من المكاسب من عضويتها النشطة في البنك ، فالصين تهتم بدورها ومركزها كفاعل إقليمي ، وهذا يستدعي أن تكون مساهما فعالا في المؤسسات الإقليمية كبنك التنمية الآسيوي ، لكن لا يمكن اقناع الصين بذلك اذا ظلت حصتها التصويتية كما هي في المستوى الحالي . حيث يشكل وضع الصين على هذا النحو تحديا للبنك في حد ذاته ولادارته.

- **اليابان :**

تعد في السياق الجيوسياسي الحالي أكبر دولة ذات النفوذ الأعظم في بنك التنمية الداعم لمشروعات التنمية في المنطقة ، كما تدافع اليابان عن بنك التنمية الآسيوي طوال الوقت. وعندما بدأت تستعيد اقتصادها بعد الحرب في الستينيات من القرن الماضي ، كانت الدول جيرانها في قلق من نفوذها المتصاعد ، وقد استخدمت بنك التنمية الآسيوي للاستثمار في جيرانها نظرا لما يتمتع به من حياد . وتبلغ حصتها في التصويت مثل الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 12.7 % . كما تتساوى معها في نسبة رأس المال الذي تساهم به في البنك بحوالي 15.5 % ، فالولايات المتحدة الأمريكية واليابان لهما النصيب الأكبر في ميزانية البنك لكن منذ بداية انشاء بنك التنمية الاسيوي حتى الآن تنفرد اليابان بتولي رئاسة البنك ، حتى ان البنك له علاقات قوية مع وزارة المالية في اليابان . [9]

وتعمل اليابان مع الولايات المتحدوة الأمريكية في بنك التنمية الآسيوي رغم اختلافهما في وجهات االنظر حول علاقة بنك التنمية مع الصين ، حيث تعترض الولايات المتحدة على إستمرار اعطاء قروض للصين بعدما أصبحت دولة غنية ، لكن اليابان تري ان إعطاء قروض بنك التنمية للصين يعود بالفائدة على البنك .

ولم تشارك اليابان كمساهم في بنك الاستثمار في البنية التحتية AIIB ولديها جدل حول انضمامها له خاصة مع رفض الولايات المتحدة لهذه الخطوة ،لكن هذا موقف غير ثابت ، حيث تتقبل الولايات المتحدة دور AIIB ، فضلا عن التعاون بينه وبين بنك التنمية الآسيوي.

- **الهند :**

تبلغ حصتها في التصويت حوالي 5.3% وتعتبر الهند أكبر متلقي لقروض بنك التنمية الآسيوي في تاريخ البنك مثل الصين ، لكنها في مفترق طرق التنمية والتي تؤثر على علاقتها بالبنك ، بالنسبة للبنك ، فان الهند أسرع نمو اقتصادي في آسيا مثل الصين لكن الهند لديها اكبر عدد من الفقراء في آسيا ، وحوالي 270 مليون تحت خط الفقر لعام 2012 ولديها تحديات تنمية حقيقية.

ومثل الصين واليابان فان الهند واحدة من القوى الإقليمية المؤثرة في بنك التنمية الآسيوي ، ولديها تاني أعلى حصة تصويت في بنك الاستثمار في البنية التحتية AIIB ، وتشارك الصين الحاجة الى تعزيز مداخل تنمية جديدة، وتعد الهند مؤيدة لصيغة تعاون الجنوب الجنوب وترجم ذلك في مساندتها الشديدة لتجمع البريكس وبنك التنمية الجديد NDB ومثل الصين أيضا لديها قصة تنمية خاصة بها بعد انتهاء الاستعمار .

والهند ليس من خطتها مشاركة الصين في مبادرة الحزام والطريق لكن لديها مخاوف من تصاعد النفوذ الصيني ولديها اعتراضات على العلاقات الباكستانية الصينية .

- **استراليا_**

تعتبر استراليا من الدول المساهمة في بنك التنمية الآسيوي ، وفاعل إقليمي ومانح غربي في بنك التنمية الآسيوي وتحاول دعم القطاع الخاص للمشاركة في

عمل بنك التنمية وتركز علي منطقة دول جزر الباسفيك .

السياق الجغرافي الاقتصادي الذي يعمل خلاله بنك التنمية الآسيوي :

ينظر لآسيا كمنطقة استطاعت تحقيق أسرع معدلات نمواقتصادي في العالم ،وتوقع صندوق النقد الدولي أن اقتصاد اسيا سيكون الأكبر من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مجتمعين في اقل من عقدين من الزمان، والمنطقة تحتل 40 % من الناتج الإجمالي العالمي ، وتقريبا 60 % من سكان العالم يعيشون فيها وبحلول عام 2030 ستصبح 66 % من الطبقة الوسطى العالمية تعيش فيها.

لذلك تشهد آسيا تنوعا اقتصاديا ما بين الصين التي نجحت في رفع 800 مليون نسمة من الفقر منذ إصلاحات السوق في عام 1978 ، لكن هذا نجاح جزئي، لأن الحقيقة ان آسيا يسكن بها أكثر من نصف سكان العالم من الفقراء حوالي 326 مليون من اجمالي فقراء العالم 766 مليون يعيشون في جنوب وشرق آسيا .

ولا تزال تعاني آسيا تحديات فيما يتعلق بمواجهة الفقر وعدم المساواة في النمو الاقتصادي حتى مع وجود دول بها تنمو بشكل مزدهر ،. مما يضع آسيا في معضلة مزدوجة. وتعد مواجهة هذا الوضع من وظائف بنك التنمية الآسيوي الأساسية علاوة على دوره في تعزيز التنمية ، وسد فجوة البنية التحتية في المنطقة ، ومواجهة تأثير تغير المناخ واثار التصنيع المطلوب لتحقيق التقدم الاقتصادي .

في نفس الوقت يحتاج بنك التنمية الى التعامل مع التغير الديمغرافي في المنطقة من حيث عمر سكانها ومراكز العمران . فالبنك هو مجموعة من الدول الأعضاء بأجندة مختلفة، حيث يعمل البنك تحت تاثير واقع المنطقة الجيوسياسي المتغير .

لذلك يمكن عرض الوجه الاقتصادي المتغير في آسيا من خلال دخل الفرد السنوي وتفاوت مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء .

الوجه الاقتصادي المتغير لدول آسيا والباسفيك

يتنوع الدول الأعضاء في بنك التنمية الآسيوي من حيث دخل الفرد السنوي ومستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك على النحو التالي :

بالنسبة لدخل الفرد السنوي في الدول الأعضاء في بنك التنمية الآسيوي:

يعتبر أغلب الدول النامية في آسيا الأعضاء في بنك التنمية الآن دولا ذات دخل متوسط ويوضح الجدول التالي مستوى دخل الدول الأعضاء في بنك التنمية الاسيوي (مرتفع-متوسط-منخفض)

جدول رقم (1)

مستوى دخل الفرد في الدول أعضاء بنك التنمية الآسيوي حتى يوليو2016

دخل منخفض نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي 1025$ أوأقل	دخل متوسط منخفض نصيب الفرد من الدخل القومي 1026$ الي 4035	دخل متوسط مرتفع نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي 4036$ الي 475 $ 12
أفغانستان	أرمينيا	أذربيجان
نيبال	بنجلاديش	الصين
	بوتان	جورجيا (أول سنة)
	كمبوديا	كازاخستان
	الهند	ماليزيا
	اندونيسيا	مالديف
	قرغيستان	تايلندا
	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	تركمنستان
	منغوليا (أول سنة)	
	ماينمار	
	باكستان	
	فلبين	
	سيريلانكا	
	طاجيكستان	
	تيمورليشي	
	أوزبكستان	
	فيتنام	

المصدر: البنك الدولي http://data.worldbank.org/about/country-and-lending-groups

ويتضح أن أغلب الدول النامية أعضاء البنك دول ذات دخل متوسط منخفض ما عدا نيبال وأفغانستان دول ذات دخل مخفض .

هذا يعني أن 17 من الدول النامية أعضاء البنك لديها متوسط دخل قومي للفرد حوالي 4000 دولار او اقل بينما افغانستان ونيبال دخل الفرد السنوي اقل من 1025 دولار . وهذا عكس القيمة في دول الاتحاد الأوروبي التي تصل الى 38720 دولار للفرد ، وحتى بالنسبة للصين وهي ثاني اكبر اقصاد بعد الولايات

المتحدة الأمريكية وعدد سكانها أربع أضعاف سكان الولايات المتحدة يبلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2015 حوالي 10.866 تريليون دولار مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية 17.947 تريليون دولار .

التنوع في مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية الأعضاء في بنك التنمية الآسيوي :

تشمل الدول الأعضاء في البنك دولا ضعيفة بفعل الصراعات ودولا فقيرة وخاصة دول منطقة الباسفيك ، كما ’ن دولة افغانستان دولة منخفضة الدخل ومينمارذات دخل متوسط منخفض، وكلاهما ضمن 11 دولة نامية في قائمة بنك التنمية للدول الضعيفة المتأثرة بالصراعات ،و ال 9 دول الباقية في منطقة الباسفيك ،على الرغم أن دولة تيمورليشتي الوحيدة أعلي بقليل من النقطة الفاصلة للإدراج في هذه القائمة.

وتعد الدولة ضعيفة وفقا لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي التي قدرتها ضعيفة للقيام بوظائف الحكم الأساسية وغير قادرة على انشاء علاقات عمل مع مجتمعها وتواجه صدمات داخلية وخارجية سواء اقتصادية او كوارث طبيعية.

ومعظم دول الباسفيك دول منخفضة الدخل وتواجه تحديات تنمية متفردة ، كما إنها بعيدة عن الأسواق الكبرى والصغيرة وحكوماتها ضعيفة ومعرضة لتهديدات الكوارث طبيعية و تغير المناخ وسرعة زياردة عدد السكان وهي منطقة لا يمكن تجاهلها من بنك التنمية الآسيوي (13 دولة) من هذه المنطقة أعضاء في بنك التنمية الآسيوي وتشكل اكثر من ثلث الدول التي تتلقى تمويلا من البنك وتمتلك جميعها حصة تصويتية فقط 4 % وبالرغم ان منطقة الباسفيك لها تفاعل محدود في العمليات المالية للبنك الا أنها منطقة تشكل تحديا للتنمية و يجب على البنك ان يوجه لها اهتماما كبيرا.

وبنك التنمية لاعب كبير في تمويل التنمية في منطقة الباسفيك ، و بين عام 2000 و2013 وافق على قروض ميسرة تعادل 6 % من اجمالي القروض لمنطقة الباسفيك . و هناك فرصة لزيادة التزامات التمويل للباسفيك مع قدرتها على استيعاب أي زيادة وتجنب تعثر الدين من خلال الالتزام بمضاعفة القروض

والمنح في هذه المنطقة في الخمس سنوات المقبلة .[10]

وتعد منطقة الباسفيك واحدة من أكثر مناطق العالم اعتمادا على المساعدات (8 دول من اجمالي 25 في العالم)في الباسفيك ، لذلك يزيد بنك التنمية الآسيوي تمويل التنمية خاصة البنية التحتية ، لكي يكون مؤثر في هذه المنطقة، كما يجب على البنك التركيز على قطاع الطرق في المناطق القليلة التي قد تعد واعدة في الباسفيك متضمنا تكنولوجيا الاتصالات من خلال التكامل الإقليمي ، والمساواة والخبرة والقدرة الفنية والتي تفتقدها المنطقة . لذلك ولأهمية المنطقة ، فان بنك التنمية الآسيوي نقل بعض من افراد العمل من المكتب الرئيسي الي مكاتبه في الباسفيك ، لكن لا يزال هناك الكثير مطلوب لتنمية هذه المنطقة.[11]

تحديات التنمية الكبرى في آسيا التي لها علاقة ببنك التنمية الآسيوي

جدير بالملاحظة درجة التفاوت في التقدم الاقتصادي في الدول المختلفة في آسيا ، كما أن جميعها تشترك في ثلاثة تحديات رئيسية للتنمية ، و على البنك التعامل معها على النحو التالي:

أولا الفقر وعدم المساواة

ثانيا الفجوة في البنية التحتية

ثالثا تأثيرات تغير المناخ

وقد أشارت لها استراتيجية البنك لعام 2020 وأعيد التأكيد عليها في مراجعة نصف المدة عام 2014 .[12]وليس هذه التحديات فقط التي تؤثر على عملية التنمية في آسيا ، لكن يمكن إضافة التغير في ديموغرافية المنطقة مثل عمر السكان وزيادة نسبة الحضر ، والنمو الاقتصادي البطيء في عدد من الدول متوسطة الدخل حتى وصفت بأنها (فخ الدول متوسطة الدخل) . ويعتبر كيفية تعامل البنك مع هذه التحديات هو مقياس مهم لأجندة البنك في تنمية اسيا في العقود القادمة .

أولا الفقر وعدم المساواة

نظـرا لنسـبة الفقـر العاليـة في منطقـة آسـيا والباسـفيك ، فـان نجـاح آسـيا في تقليـل نسـبة الفقـر سـيكون مؤثـرا عـلى التنميـة بشـكل عـام .ويوضـح الجـدول التـالي نسـب الفقـر العالمـي وفقـا لمناطـق العـالم ، والانجـاز الـذي حققتـه آسـيا لتقليـل الفقـر

جدول رقم (2)

نسب الفقر العالمي وفقا لمناطق العالم

المنطقة	1990		2012	
	%	بالمليون	%	بالمليون
آسيا والباسفيك	60.6	995.5	7.2	147.2
أوروبا وآسيا الوسطى	1.9	8.8	2.1	10.1
امريكا اللاتينية والكاريبي	17.8	78.2	5.6	33.7
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	5.8	13.1	2.3	-
جنوب آسيا	50.6	574.6	18.8	309.2
الصحاري الافريقية	56.8	287.6	42.7	388.8
العالم	37.1	1.958.6	12.7	896.7

المصدر: -World Bank, Global Monitoring Report 2015/2016: Development Goals in an Era of Demographic Change

ويتضـح أن الفقـر الشـديد هـو سـمة لنصـف سـكان آسـيا والباسـفيك ، والحقيقـة أن حـدود الفقـر تتغير،وبالتـالي يصبـح الأهـم مـن النظـر لدولـة فقـيرة ، النظـر الي السـكان الفقـراء ، خاصـة في ظـل حقيقـة أن 73 % مـن فقـراء العـالم يعيشـون في دول متوسـطة الدخـل ، او في مناطـق داخـل دول أو في أماكـن تركـز الأقليـات الاثنيـة في الـدول متوسـطة الدخـل ، فضـلا عـن انتشـار عـدم المسـاواة الاقتصاديـة المتزايـدة في آسـيا أكـبر مـن أي منطقـة في العـالم حتـى ان صنـدوق النقـد الـدولي وجـد أن حجـم الطبقـة الوسـطي في آسـيا زادت في العقديـن الماضيـين . وحصتهـم في الدخـل تقلصـت ، وهـذا عكـس الحـال في أمريـكا اللاتينيـة والـشرق الأوسـط وشـمال افريقيا.

وتعتـبر كل مـن الصـين والهنـد أن تقليـل الفقـر بـدأ منـذ بدايـة عمليـة التنميـة

الاقتصادية، لكن ازدادت عدم المساواة خاصة في الصين والتباعد بين الحضر والريف ، وأرجع صندوق النقد الدولي ذلك لسببن هما تغير فني والانتقال من الزراعة الى الصناعة لاقتصاديات اسيا المنخفضة الدخل ، ويمكن إضافة أيضا فشل الحكومات في تبني سياسات لمواجهة زيادة عدم المساواة في الدخل ، كما إن عدم المساواة وحدها ليست دليل على مستوى الدخل وانما في مناطق أخرى للتنمية ترجع الى أسباب أخرى كالتعليم والإسكان والوصول للخدمات .

وعرف بنك التنمية الآسيوي عدم المساواة في الدخل على أنها مانع أمام تحقيق هدف تقليل الفقر ، لذلك تبرز أهمية دوره في مواجهتها ، وتكمن الصعوبة في ان المدافعين عن عدم المساواة هم نفس القوى المؤيدة للتوجه نحو اقتصاديات أقوى والتقدم التكنولوجي والعولمة وإصلاح السوق ، بينما هذه الأمور تفتح فرصا فوائدها لا تقع بشكل متساو على السكان لأنها تختلف وفقا لاختلافات الدخل من خلال راس المال والمهارات والمكان.

ووفقا لتقرير بنك التنمية الآسيوي لعام 2015 استمر البنك في جهوده من اجل تحقيق نمو اقتصادي من خلال الاستثمار في عدد من البرامج والمشروعات لإنشاء وتعزيز الفرص الاقتصادية خاصة للفقراء والمعدمين لدعم الحماية الاجتماعية لتقليل الفقر ،وخصص استثمارات للتعاون والتكامل الاقليمي بحوالي 3.8$ مليار دولار إضافة الى 94$ مليون دولار للمساعدة الفنية ، و 16 قرض وهبة استحقت أكثر من 7 مليار دولار تم اعتمادها لدعم البيئة المستدامة .

كما اظهر التقرير استثمار 2.8$ مليار دولار في قطاع النقل ، وتنمية الحضر 2 مليار دولار والمياه 2.2 مليار دولار ، وتغير المناخ 2.92 مليار دولار .

ثانيا فجوة البنية التحتية وشبكة المواصلات في آسيا والباسفيك :

تنطلق آسيا من اعتبار أن عدم تهيئة البنية التحتية سيكون عائقا ليس فقط للنمو الاقتصادي ،ولكن أحد أسباب زيادة الفقر . ويعد مواجهة عدم كفاءة البنية التحتية القومية لآسيا أولوية لأنها تنشئ أساسا لشبكة بنية تحتية إقليمية وشبه إقليمية أوسع .

قدرت فجوة البنية التحتية في آسيا ب 8 تريليون دولار وهي أحد الأسباب

التي دفعت الصين لانشاء بنك الاستثمار في البنية التحتية AIIB على أساس انه اذا كان تم الاستثمار المطلوب في وسائل النقل والاتصالات والبنية التحتية للطاقة في العقد من عام 2010 الى عام 2020 كان سيصل الدخل الحقيقي لآسيا الاقتصادية الى 13 تريليون دولار، ولكي تصل لذلك تحتاج اسيا لاستثمار ما يقارب من 8 تريليون دولار في البنية التحتية القومية في نفس الاطار الزمني بمثابة 68 % مشاريع جديدة و32$ صيانة واحلال البنية التحتية الموجودة ، بالإضافة الى 290 مليار دولار تنفق على مشاريع بنية تحتية إقليمية.

وبالرغم من بعض التقدم في الكم والكيف في البنية التحتية في المنطقة فهي بشكل عام أقل من المتوسط العالمي ولا تتوافق مع النموالاقتصادي للمنطقة ، فضلا عن ضعف شبكة المواصلات بالمنطقة، إضافة الى مخاطر عدم اليقين في الاستثمارات في اسيا ونقص التمويل العام في البنية التحتية ووسائل النقل.

وهناك عدة عوامل يجب مراعاتها أهمها الأطر القانونية لضمان أن بيئة عمل وسائل المواصلات تتوافر لها قوانين ادراية لدعم الاستثمار في البنية التحتية وفهم اعمق لأهمية بيئة المخاطر لمستثمري القطاع الخاص والتأثير الإيجابي لتنمية البنية التحتية على المجتمعات والبيئة ، متضمنا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان التبادل المالي والانتقال عبر الحدود في المنطقة .[13]

والمسألة الأهم هي التمويل ، لذلك ينبغي التأكيد على أهمية توافر مصادر تمويل عبر المنطقة من المدخرات المحلية والتمويل الخارجي. وقد أوضح تقرير بنك التنمية الآسيوي لعام 2009 أن حقيقة التمويل معقدة لأن الحكومات الوطنية مترددة في تمويل الاستثمار في البنية التحتية عن طريق الاقتراض الخارجي بينما اغلب مدخرات اسيا المحلية ليست في متناول الحكومات القومية.

ولم يعد بنك التنمية الآسيوي قادرا بمفرده على مواجهة الملكية المحددة لهذا التمويل المطلوب لتنمية البنية التحتية لذلك فان التحدي هو كيف لبنك التنمية تيسير استثمارات القطاع الخاص من خلال دعم السياسة القومية وإصلاح وتقوية وسائل المواصلات والاتصالات داخل الإقليم . إضافة لضمان

البنية التحتية للطاقة ، لأنه مطلب أساسي للتنمية الاقتصادية على أن يكون على نحو مستدام ، ويجب معالجة ما يتعلق به من عواقب بيئية ، فضلا عن الطاقة المستدامة الأساسية للاستجابة لتغيرات المناخ .ودور بنك التنمية الآسيوي تجاه هذا التحدي يتعلق بسياسات مواجهة فجوة البنية التحتية والقضايا البيئية المتعلقة بتغير المناخ .

ووفقا لوكالة الطاقة الدولية، فإن الحصة العالمية لتوليد الكهرباء في اسيا زادت من 5.5 % في عام 1973 الى 35 % في عام 2015 . ,وتعد الصين والهند على قمة دول العالم وثالث أكبر منتج ومصدر صافي ومستورد صافي للكهرباء في 2014 على التوالي .[14] لكن هذا يخفي حقيقة فقر الطاقة في عدد من الدول عبر آسيا خاصة جنوب اسيا بما فيها الهند ، فعلي الرغم أن الهند تسهم بأكبر حصة منفردة في طلب الطاقة العالمية فإن 240 مليون هندي (1 الى 5) لا يستطيعون الوصول للكهرباء .

ثالثا تأثيرات تغير المناخ

تعاني آسيا من تاثير تغير المناخ من خلال زيادة درجة الحرارة والتأثير على نسبة الحضر والتصنيع والموارد الطبيعة والأمن الغذائي والإنتاجية خاصة انتاج الأرز، باعتبار أن عدد من سكان المنطقة يعيش بالقرب من حدود الاجهاد الحراري للمحاصيل ، وكذلك سكان المنطاق الساحلية أكثر عرضة لتاثير التغير المناخي، ونصف سكان آسيا الحضر يعيشون في هذه المناطق ، اضافة أن آسيا مكان لأكثر من 90 % من سكان العالم المعرضين للأعاصير المدارية .

وقد حذر تقرير بنك التنمية الآسيوي أن آثار التغير المناخي في جنوب شرق آسيا من أسوأ الآثار التي تهدد تنمية المنطقة وجهودها نحو تقليل الفقر . كما أكد البنك الدولي ان تغير المناخ ليس فقط قضية مناخية ولكن لها تاثيرات متعددة اجتماعية واقتصادية في جنوب آسيا خاصة على السكان الفقراء .

لذلك أعلن بنك التنمية الآسيوي عن مضاعفة تمويل مواجهة تأثيرات تغير

المناخ الى 6 مليار دولار سنويا منذ عام 2020 .

وبشكل عام ، يشكل تغير الجغرافية الاقتصادية لآسيا تحديات مستمرة لبنك التنمية الآسيوي ، حيث يعيش نصف سكان العالم الفقراء في آسيا ،وعدد من عملاء البنك دول ذات دخل متوسط منخفض ، وهناك عدم مساواة ليس فقط في الدخل لكن في التعليم والإسكان والوصول للخدمات، وكذلك فقر شديد في الدول ، وفجوة في البنية التحتية و تاثير تغير المناخ . لذلك على دول آسيا ضمان الأمن الغذائي والاستعداد للكوارث الطبيعية ، وهذه القضايا تتقاطع مع النمو البطيء لاقتصاديات بعض الدول والتحولات الديموغرافية عبر آسيا ، لذلك يضع بنك التنمية الآسيوي النمو المستدام للبيئة والتكامل الإقليمي كأولويات عمل .

دور بنك التنمية الآسيوي في القرن الواحد والعشرين :

منذ خمسين عاما كانت آسيا من افقر مناطق العالم ومن أكثر المناطق التي تواجه خيارات قليلة للحصول على تمويل التنمية سواء على المستوى المحلي او الدولي . وكان الاقتراض من المؤسسات المتعددة الأطراف المصدر الوحيد للمساعدة الخارجية ،وكانت التنمية محدودة حتى ازدادت المساعدة الخارجية ، وفي عام 1966 كان هناك وكالات ثنائية ومتعددة الأطراف تعمل في مجال تمويل التنمية في العالم من ضمنها بنك التنمية الآسيوي ، وكانت المساعدة الخارجية لبنك التنمية الآسيوي ملحوظة خلال الخمسين عاما الماضية ، الآن أصبح هناك 38 وكالة متعددة الاطراف مرتبطة مع اعضاء بنك التنمية الاسيوي وعدد من المنظمات الغير الحكومية ومانحين عبر المنطقة.

وحاولت الدول في آسيا تطوير قدرتها لتعبئة الموارد المحلية لكي تسمح بمزيد من القروض المحلية للاستثمار وزاد الانفاق الحكومي من متوسط 17 % من الناتج المحلي الاجمالي في عام 1995 الى 26 % في عام 2012، ومع ذلك لا يزال هناك فجوة بين قدرة المانحين والمتلقين في الدول أعضاء بنك التنمية الآسيوي على تسخير عائدات الضرائب لتمويل احتياجاتهم الاستثمارية بما فيها مشاريع البنية التحتية .

يساهم بنك التنمية الآسيوي في تمويل التنمية لأعضائه ، وتستمر دول آسيا

في التنمية والتحضر والطلب المتزايد على بنية تحتية جيدة ، ونظرا لطبيعة الخدمات العامة لاستثمارات البنية التحتية ، فان مصادر التمويل الخارجية لا تستطيع ملء فجوة البنية التحتية ، وبزيادة الدين العام في عدد من الدول في آسيا مثل الهند واندونيسيا والفلبين يقيض استثمار البنية التحتية العامة مع مشاركة ضئيلة للقطاع الخاص ، ففي اندونيسيا تراجعت استثمارات البنية التحتية من 6 % من الناتج المحلي الاجمالي في عام 1990 الى 3 % فقط في السنوات العشر الأخيرة تاركة فجوة كبيرة في احتياجات البنية التحتية هناك .[15]

وتشكل قروض بنك التنمية الآسيوي نسبة من كل مصادر التمويل للمنطقة لأنها فريدة من حيث قدرتها على استهداف تقليل الفقر والاستثمار في الخدمات العامة خاصة البنية التحتية والتي ليست مربحة لأي نوع من المساعدة الخارجية ، لذلك يعمل بنك التنمية الآسيوي تحت ضغط في آسيا ، مما يستوجب أن يكون اكثر ذكاء واكثر استجابة لاحتياجات المتلقين من أجل أن يظل فاعلا مؤثرا في المنطقة.

وقد أوضح ومويوكي كيمورا، المدير العام لبنك التنمية الآسيوي خلال قمة مجموعة العشرين في سبتمبر 2023 أن آسيا وبقية دول العالم تواجه تحديات «هائلة»، ويجب على البنك أن يعمل مع الآخرين لمعالجة هذه القضايا، المتمثلة في تغير المناخ، والأوبئة، والكوارث الطبيعية . كما أنه وبسبب وباء كوفيد-19، اضطرت العديد من الدول إلى اقتراض المزيد من الأموال، «لذا فإن هذا يمثل قيدًا على الدول المختلفة التي تتحمل المزيد من الديون من أجل تنميتها المستدامة وتغير المناخ. كما أوضح كيمورا إن بنوك التنمية المتعددة الأطراف يجب عليها، أن تتخذ إجراءات جريئة للمساعدة في مواجهة هذه التحديات، و لضمان أن تكون بنوك التنمية المتعددة الأطراف مجهزة جيدا للعب هذا الدور الحاسم. وأكد مدير بنك التنمية الآسيوي على حاجة البنك لبذل المزيد من الجهود لتعزيز قدرته على الإقراض، فضلا عن بذل جهود إضافية لحشد المزيد من الأموال من القطاع الخاص .[16]

ولا يزال على بنك التنمية الآسيوي أن يستجيب لسرعة لتغير في البيئة في آسيا

، والتي ازدادت مع القرن 21 كما إن هناك بعض الاصلاحات في البنك للتكيف أهمها دمج وتوسيع أنشطة القروض .

بالرغم من تراجع أهمية بنك التنمية الآسيوي مع ظهور مؤسسات تنمية جديدة -كما سيتضح لاحقا- الا انه لا يزال فاعل مؤثر في استثمارات البنية التحتية في المنطقة.استجابة للفجوة التي تعانيها دول المنطقة في هذه الناحية ، وبعد انتقاد استراتيجية البنك لعام 2020 التي اقترحت ان يبتعد البنك عن تمويل البنية التحتية ، لذلك عمل البنك على تمديد عمليات القروض . حيث عمل البنك على زيادة القروض الى 20 بليون دولار منذ عام 2020 مع أمل ان يصل الى نسبة 1:1 نسبة تمويل مشترك مع المانحين الاخرين للاستفادة من هذا المبلغ .واستطاع البنك تنفيذ تمديد سريع بالقيام بإصلاح وتكثيف القروض.

وفي عام 2015 قام بنك التنمية الآسيوي بالموافقة على دمج القروض الميسرة وغير الميسرة -ذراعي القروض- بنك التنمية و OCR- .وبما ان مصادر البنك الآن يتم الاستفادة منها في أسواق المال يتوقع البنك ان هذه الحركة سوف تسمح بزيادة القروض الميسرة للدول الفقيرة الى 70 % ، هذا العمل سيكون مميز للبنك خاصة أنه اول من يأخذ به ضمن مؤسسات التمويل ، فالبنك يعمل على تمديد عمليات التمويل مع مخاطرة قليلة تكاد تكون محسوبة، وأدى هذا التوسع في العمليات الى مزيد من الضغوط علي الموافقة على القروض بمعايير جيدة.[17]

وكانت المساعدة الفنية أمامها اثنين من التحديات ، الأول أن هذه الأموال فوضوية ومتباينة لأن المانحين أنشأوا الأموال لمناطق محددة او طرق إقراض محددة ، واشتكى اصحاب المصالح من صعوبة الوصول لهذه الأموال.

والتحدي الثاني المساعدة الفنية كجزء من قروض بنك التنمية الآسيوي ، وبدمج ذراعي التمويل للبنك ، كان اقل ضغط عل المانحين لتوفير أموال جزء منها مساعدة فنية .ومخاطرالدمج لذلك سوف يحتاج البنك الى اجراءات اخرى للتأكيد انه سيقاوم هذه المخاطر لكن دمج البنك لذراعي التمويل ادى الى

توسيع عمليات الاقراض ، وتأجيل زيادة راس المال العامة الفوضوية المحتملة لعقد اخر على الاقل .

وعلى المدى الطويل فان دمج ذراعي التمويل وضع مستقبل البنك محط سؤال ،و توقع البنك أن الدول الأعضاء المؤهلة للحصول على القروض الميسرة والمنح سوف تتراجع في المدى القصير والمتوسط ، مما يشكل تغيرا ملحوظا في العلاقة بين البنك والدول الأعضاء النامية مثل استراليا التي لها تاثير على قرارات البنك لاسهاماتها في البنك . والبديل أن البنك قد وسع ارتباطاته التي تركز على التخفيف من تغيرت المناخ وغيرها من الخدمات العامة الاقليمية والتي لها تاثيركبير على عملة التنمية في آسيا.

الدول الأعضاء وإمكانية الاقتراض من بنك التنمية الآسيوي

تغيرت محفظة الاقراض في البنك على مدار الوقت ، هناك 40 دولة لديها امكانية لتمويل التنمية من البنك . 17 دولة فقط لديها امكانية فقط للوصول لصندوق التنمية الأسيوي ، و12 دولة لديها امكانية حصرية لل OCR ، و11 دولة لديها للنوعين من الامكانيات.[18]

وبالرغم من انتشار المتلقين لقروض بنك التنمية الآسيوي ، فإن أغلب القروض تتركز في عدد صغير من الدول . فعلى مدار تاريخ البنك فان عملياته 60 % من اجمالي الاقراض خلال نصف القرن الماضي تركزت في 5 دول فقط بينما 82 % تركزت في العشر دول الأوائل او Top 10 هي التي تستطيع بكفاءة رد قروضها وهم اكبر دول في المنطقة ومأوي لعدد كبير من فقراء آسيا ، فالإقراض لهذه الدول عادل نظرا لحجمها وأيضا بسبب حاجتها المستمرة .

كما أن قروض البنك تتركز في الدول ذات الدخل المتوسط والتي لديها قدرة على الاستيعاب والتنفيذ بكفاءة وتعيد القروض التي يقدمها البنك ، هذه القروض تمنح على أساس ربحي للبنك ، مما يجعل المقترضين حذرين لقدرة البنك على صيانة نسبة رصيدهم ومواجهة نفقات التشغيل ، ومهم لقدرة البنك على مواجهة طلبات الاقراض الجديدة الذي ساعد عليه توسيع عملياته.

كانت المخاطرة الكبيرة والملحوظة والمرتبطة بتركيز قروض البنك على مجموعة

صغيرة من الدول المزدهرة نسبيا هو ضغط الخروج من قابلية الاقتراض من البنك .حيث يواجه البنك عدد من الشركاء المقترضين الكبار التقليديين قد تجاوز دخلهم فنيا حد الخروج من قروض بنك التنمية الآسيوي ، مما سيؤدي بلاشك الي خروجهم في السنوات القادمة .

حيث تركز سياسة الخروج من بنك التنمية الآسيوي على نظرة ضيقة حول نصيب الفرد من الدخل القومي والجدارة الائتمانية ، اما OCR يتعلق بالوصول لمستوى من التنمية من خلال مؤسسات اقتصادية واجتماعية رئيسية كشرط اضافي ، علاوة على انه لا تزال هناك احتياجات تنمية في هذه الدول مع فقر في الدول متوسطة الدخل اكثر من الدول المؤهلة لقروض بنك التنمية الآسيوي .

فلا يرغب بنك التنمية في توجيه القروض للسكان الفقراء في الدول متوسطة الدخل اذا كانت هذه الدول قادرة على مواجهة الفقر دون مساعدة دولية. فتوفير قروض تنمية في الدول متوسطة الدخل عبر آسيا يرتبط بالحاجة لمواجهة الفقر في هذه الدول بمعنى انه لا يوجد تنمية تبرر سياسة الخروج من بنك التنمية الأسيوي ، على الرغم أن قروض التنمية تركز على الدول الكبرى في آسيا ، أي الدول التي توفر غالبا اعادة مربحة لأموال البنك ،والتي يرى أصحاب المصلحة أن ذلك يجعل البنك يقوم بعمله في الدول الأفقر . وفي سياق التمدد السريع في القروض المتاحة ، واقراض كل آسيا يحب أن يكون في اطارسياسة win-win خاصة بالنسبة للتكلفة للمانحين.[19]

وأنه من المهم ملاحظة في سياسة الخروج من بنك التنمية الآسيوي هناك مبدا محدود عمليا لأنه لا يعمل بمرونة اكبر من اجراءات نصيب الفرد من الناتج الاجمالي واستحقاقه التأميني ، مع موافقة المجلس للخروج اعتمادا على شرط الحصول الثالث وهو مستوى معين من التنمية .

مما يوفر للمجلس درجة كبيرة من التقدير عندما يساعد خروج عضو من تمويل OCR ، ويبرر سبب وجود ستة دول صالحة للاقتراض ، وحتى مع هذه السياسة المرنة فان سياسة الخروج الحالية لبنك التنمية الآسيوي لا تزال محدودة.

وفي المستقبل سيكون بنك التنمية الآسيوي المقرض لأغلب دول المنطقة ، علاوة أن الست دول المسموح لهم بالاقتراض سيكونوا تعدوا العتبات بحلول 2030 .

نقد دور بنك التنمية الآسيوي وظهور مؤسسات جديدة منافسة في آسيا:

بنك التنمية الآسيوي لديه بعض العيوب حيث تدعي المنظمات غير الحكومية أن البنك فشل في الأخذ في الاعتبار تأثير مشروعاته على بيئة المجتمعات المحلية ، وهناك أمثلة على أن مشروعات البنك مخترقة بسبب ضغط بعض الأعضاء على البنك للتعامل مع مقاوليه حتى لو ليسوا الأفضل.وكذلك تشتكي عدد من الدول المقترضة أن العمل مع البنك بطيء جدا وبيروقراطي ، .ويدرك بنك التنمية الآسيوي هذه الانتقادات ، ويضاف لها انتقاد اخر وهو الجدالات الكثيرة خلف الأبواب حول توجهات العمل . وبالرغم أن هذه الشكوي تكون في كل بنوك التنمية متعددة الأطراف . لكن الأغلب ان سبب استمرار بنك التنمية الآسيوي كفاعل تنمية مؤثر في القرن الواحد والعشرين هو حفاظه على الحياد في ظل بيئة مضطربة.

وبازدياد استياء الدول النامية من عدم وجود اصلاح في نظم العمل في بنوك التنمية متعددة الأطراف الحديثة.لذلك تم في عام 2015 انشاء اثنين من بنوك التنمية لمواجهة حاجة المنطقة الجارية للبنية التحتية والتنمية المستدامة وهما :

-بنك التنمية الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية Asian infrastructure In-vestment Bank(AIIB)

ويبلغ عدد الاعضاء 57 عضو وتقوده الصين ، وبرأس مال يقدر ب 100 مليار دولار ، وميثاق لتمويل البنية التحتية . واعتبر بمثابة تعبير عن طموح الصين الجيوسياسي في اسيا من خلال ارتباطه مع مبادرتها الحزام والطريق لتعزيز الارتباط الاقليمي عن طريق تنسيق السياسات، والتركيز على البنية التحتية ، و التمويل المتكامل وتحقيق الارتباط بين الشعوب. [02] .

ويختلف بنك الاستثمار في البنية التحتية AIIB عن بنك التنمية الآسيوي ADB في العضوية وهيكل مجلس الإدارة ، وأن الصين تمتلك قوة الفيتو على

كل قرارات الأغلبية فيه ، حيث تمتلك الصين 26 % من حصة التصويت ، وهذا دليل على تنافسه مع بنك التنمية الآسيوي .

-بنك التنمية الآسيوي الجديد (The New Development Bank(NDB

انشئ عن طريق الخمس دول الأعضاء في تجمع البريكس ، ويعرف كبنك البريكس وبراس مال قدره 100 مليار دولار، ولكل من المؤسسين حصة تصويت متساوية فيه على عكس بنك الاستثمار في البنية التحتية AIIB . ويركز الآن على مشروعات التنمية في مؤسسيه ، كما يعمل علي الإقراض بالعملة المحلية ، واصدر فعلا سندات خضراء بالرينمبي.

وهناك مجالات جديدة للتعاون بين القوى الرئيسية في اسيا أدت الى ظهور سياقات جيويسياسية جديدة للتنمية. فالدول النامية في اسيا لديها انتقادات لنموذج التنمية الذي تهتم به الولايات المتحدة الأمريكية ، ولازالت تتذكر هذه الدول العلاج القاسي الذي اتبعه صندوق النقد الدولي للأزمة المالية الآسيوية في عام 1997 .

على عكس ذالك يقدم المانحون الجدد كالصين طرقا بديلة للتنمية وصيغة تعاون الجنوب الجنوب حيث تساعد الدول النامية بعضها البعض وتتشارك الخبرات . واكتسب هذ التوجه ميزة إضافية مع نشأة بنكي AIIB وNDB اللذان يعملان في اسيا ويقودهما مانحين غير تقليديين .وجاء ظهور صيغة تعاون الجنوب الجنوب بسبب بطء الإصلاح في مؤسسات التمويل الدولية القائمة .“[21]

ووقع بنك التنمية الآسيوي مذكرات تفاهم مع كل من الكيانين بما فيها اتفاقية تمويل مشترك مع بنك الاستثمار في البنية التحتية AIIB ، على اعتبار أن بنك التنمية الآسيوي له تاريخ طويل في التنمية وهو ما لا يتوافر في الكيانين. كما ان كلا من البنكين لا يزال في بدايته وأمامه سنوات قبل أن يحل موعد فوائد الدين علاوة على إن انشاء البنكين الجدد عمق الجدل حول ممارسة مشروعات التنمية ، بما فيها الاعتقاد بين كثير من حكومات الدول النامية أن كثرة عدد الضمانات يبطء المشروعات . لكن وعدت هذه المؤسسات الجديدة

بتسريع العمليات وتقليل الخطوط الحمراء . وبالرغم أن كل البنوك تعد بنوك تنمية متعددة الأطراف -القدامى والجدد- يتعاونوا لزيادة أنشطتهم في هذا المجال الهام ، سيظل هناك تنافس على تلبية هذا الكم من الطلب على التنمية في آسيا والمحيط الهادئ.

ففي عام 2012 قدر تقرير بنك التنمية الآسيوي أن اجمالي الاستثمارات التي تحتاجها البنية التحتية في آسيا في الفترة (2010-2020) تقريبا 8 تريليون دولار ، لذلك بنك التنمية الآسيوي ملتزم برفع القروض السنوية الي 20 مليار دولار حتى عام 2020 .مع طموح للوصول الى 1:1 معدل تمويل مشترك والاستفادة من هذا المبلغ حتى 40 مليار دولار. [22]

فلم تعد المنافسة فقط بين مؤسسات التنمية المتعددة الأطراف الجديدة ،بل مع مؤسسات التمويل التي صممت لتعبئة رأس مال من أسواق التمويل الدولية لصالح الدول التي تفتقد التمويل الخارجي او يكون غير متاح ، الآن الدول المستقبلة لديها صلات بمصادر تمويل متعددة ، وفي كثير من الحالات يتضاءل تمويل التنمية الذي توفره مؤسسات التمويل الدولية ، حتى إن البعض يتساءل هل لاتزال دول اسيا المزدهرة تحتاج بنك تنمية خاص بها ممول من القطاع العام ؟!

كما تعاني بعض الدول الأعضاء في البنك من نقص مساعدات مما يعني قدرة اقل على المساهمة في مستقبل بنك التنمية الآسيوي ، فضلا عما يعانيه البنك من بطء الاصلاح مثله مثل مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف ، مما قد تكون صيغة تعاون الجنوب الجنوب أكثر ملائمة لبعض الدول النامية أعضاء البنك ، لذلك على البنك اصلاح معاييره للاقراض والسداد. ويحتاج الي تكييف دوره لتمويل التنمية لكي يتماشى مع الطبيعة المتغيرة للسياق الجيوسياسي والاقتصادي في آسيا ، على سبيل المثال التنمية التي حققها الصين فرضت تحديات على بنك التنمية الآسيوي ، واصبح الاهتمام أكبر بالكيانين اللذين أنشأتهما الصين من البنوك متعددة الأطراف بقيادتها بعمليات أسرع وضمانات أقل وتتنافس مع بنوك التنمية التقليدية مثل بنك التنمية الآسيوي

بمعايير اعلي وعمليات ابطء . وحياد بنك التنمية الآسيوي يكون من الأهمية عندما يكون هناك احتمالية ان المساهمين الكبار تقودهم مصالحهم القومية اكثر مما هو في صالح البنك مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تريد خروج الصين ،والصين تريد البنك لتنوع البنية التحتية وخفض معدلات الفقر . اضافة للقيادة المنفردة لليابان لقيادة بنك التنمية الآسيوي .

الخلاصة:

يعتبربنك التنمية الآسيوي من أقوى المنظمات المالية الدولية ويقدم أنواعا عديدة من الدعم للدول الآسيوية ، وتعتمد الدول النامية دائما على مثل هذه المنظمات القوية في تعزيز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويلعب بنك التنمية الآسيوي دورا في صنع السياسات في دول عديدة في اسيا والباسفيك لدعم تحقيق اهداف التنمية المستدامة في هذه الدول .

يدرك البنك التغيرات في التنمية العالمية لكن لديه قدرة محدودة للتأثير كمؤسسة صغيرة في منطقة لديها تحديات تنموية كبيرة . وتحتل موضوعات تقليل الفقر ومساعدة الفقراء والمعدمين من الدول الأعضاء مثل الدول الضعيفة والمتأثرة بالصراعات كالتزام اساسي للبنك . ويمثل أهم تحدي للبنك إدارة الاختلافات في الطموح بين المساهمين الأعضاء . ويحذر اصحاب المصلحة ان الأولويات والتوقعات يضعها الملاك للبنك مما قد يؤدي الى الإحباط وعدم الالتزام بتقديم مطالب دون الاعتبار باثارها.

الولايات المتحدة تضع بنك التنمية ضمن بيئة مؤسسات التنمية الدولية مما يظهر الحاجة الى استراتيجية بنك التنمية لعام 2030 لكي يتوائم مع تغير وجه التنمية ويضع مواضيع محددة على أساس ميزة البنك التنافسية واستهداف المناطق الأكثر فقرا. لكن في نفس الوقت تحث الولايات المتحدة البنك على أن لا يحيد عن وظيفته الأساسية كبنك تمويل مشروعات البنية التحتية وتحديد التزامه بمعايير بيئية واجتماعية وتشغيلية قوية . كما ضاعف البنك تمويل تأثيرات تغير المناخ .

كما يعد البنك الجهة الأساسية للخدمات العامة ومن دونه هناك مخاطرة

كبيرة للمشروعات القومية والإقليمية نظرا لقلة الربح لهذه المشروعات ، كما يعمل البنك على تطوير أدائه وتبني آليات أسرع وأكثر مرونة ، ويركز البنك على التحديات الكبرى لكن التحدي الأكبر كيف سيتعامل معها .

ولا يزال هناك حاجة لبنك التنمية الآسيوي في القرن الواحد والعشرين نظرا لوجود ثلاث تحديات طويلة المدى : وهي التعامل مع الديناميكيات الجيوسياسية الناشئة في اسيا كمنطقة تتنافس عليها الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الصين الصاعدة ،، والاستجابة للحاجة الملحة للتنمية الاقتصادبة والحد من الفقر في اطار الاستجابة للتغير الجغرافي الاقتصادي لآسيا ، وايجاد النماذج الاقتصادية البديلة لتكون مصدر تمويل .

كما ان هناك حاجة لما يتميز به بنك التنمية الآسيوي من حيادية في بيئة سياسة مشحونة . وفي نفس الوقت يحتاج بنك التنمية الآسيوي ان يدرس العمل على اصلاح سياسي لكي يكون له تأثير أكبر على الأعضاء.و ان يضع أولويات المناطق الرئيسية التي تؤثر على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اسيا ، كما ان على البنك ان يركز القروض على اكثر المناطق سكانا في اسيا . ومع ظهور مؤسسات جديدة منافسة مثل AIIB و NDB ينبغي على بنك التنمية الآسيوي أن يستمر في التطور اذا أراد ان يظل لاعبا مهما في القرن الحادي والعشرين .

المراجع

1. Operations Manual Bank Policies Section A1/BP - Classification and Graduation of Developing Member Countries (adb.org)
2. The 'Bretton Woods' regional MDBs are understood to be the African Development Bank, Asian Development Bank, European Bank for Reconstruction and Development, and Inter-American Development Bank. "About the Bretton Woods Institutions", The Bretton Woods Committee, 2016, http://www.brettonwoods.org/page/about-the-bretton-woods-institutions.
3. https://www.adb.org/sites/default/files/institutional-document/32120/charter.pdf
4. Frequently Asked Questions: Enhancing ADB›s Financial Capacity by Up to 50% for Reducing Poverty in Asia and the Pacific: Combining ADB›s ADF OCR Resources | Asian Development Bank
5. ADB, Strategy 2020: The Long-Term Strategic Framework of the Asian Development Bank 2008–2020 (Manila: ADB, 2008), https://www.adb.org/sites/default/files/institutional-document/32121/strategy2020-print.pdf.
6. ADB, "Road to 2030: ADB's New Strategy", 2016, https://www.adb.org/about/policies-and-strategies/new-strategy.
7. ADB Financial Report2021 https://www.adb.org/sites/default/files/institutional-document/788046/adb-financial-report-2021.pdf
8. O'Keeffe ,Annmaree, Pryke ,Jonathan and Wurf ,Hannah, Strengthening the Asian Development Bank in 21st century Asia,(Sydny Australia: Lowy Institute for International Policy, 2017), p24
9. Annual Report 2018,www.adb.org/ar2018 ,Members, Capital Stock, and Voting Power,as of 31 December2018 (ملحــق رقــم 1)
10. O'Keeffe ,Annmaree,op.cit.pp.8788-
11. Ibid.p.89
12. ADB, "Midterm Review of Strategy 2020: Meeting the Challenges of a Transforming Asia and Pacific"
13. O'Keeffe ,Annmaree,op.cit.pp.100101-

14. Ibid.p104
15. for more details :Ding et al, “Future of Asia’s Finance: How Can it Meet Challenges of Demographic Change and Infrastructure Needs?”. https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2014/wp14126.pdf
16. CNBC الإخبارية : https://www.cnbcarabia.com/113876%22%/9/9/2023/
17. O’Keeffe ,Annmaree,op.cit.pp.5152-
18. ADB, “Classification and Graduation of Developing Member Countries”. Operations Manual Bank Policies Section A1/BP - Classification and Graduation of Developing Member Countries (adb.org) 1) وملحــق رقــم)
19. Ravallion, Martin , “Should We Care Equally about Poor People Wherever They May Live?”, Let’s Talk Development blog,World Bank,2012, Should we care equally about poor people wherever they may live? (worldbank.org)
20. Junhua Zhang, “What’s Driving China’s One Belt, One Road Initiative?”, East Asia Forum, 2 September 2016, What’s driving China’s One Belt, One Road initiative? | East Asia Forum
21. Ibid,p31
22. Frequently Asked Questions: Enhancing ADB›s Financial Capacity by Up to 50% for Reducing Poverty in Asia and the Pacific: Combining ADB›s ADF OCR Resources | Asian Development Bank